

تحديث الإدارة الجبائية: ركيزة فعالة لتعزيز الرقابة الضريبية واحتواء الممارسات الضريبية غير المشروعة في الجزائر  
Modernizing Tax Administration: An Effective Mechanism to Support Tax Oversight and Curtail Unlawful Tax Practices in Algeria

أحمد الصالح سباع<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>جامعة الوادي (الجزائر) (Sebaa-Ahmedsalah@univ-eloued.dz)

تاريخ الاستلام: 2024/01/21؛ تاريخ القبول: 2024/02/22؛ تاريخ النشر: 2024/07/01

**ملخص :** هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما مدى فعالية عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم الرقابة الجبائية في الحد من الممارسات الضريبية الغير مشروعة في الجزائر، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي وفعال لدور الإدارة الإلكترونية في تعزيز العمل الرقابي للإدارة الجبائية، إضافة إلى ضرورة تحديث الإدارة الجبائية لجعلها نموذجًا يُحتذى به في مختلف القطاعات. كون مشروع الحكومة الإلكترونية يعتبر خطوة هامة لتحقيق الشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة .

**الكلمات المفتاح:** عصرنة الإدارة الجبائية؛ حكومة إلكترونية؛ تكنولوجيا رقمية؛ رقابة جبائية.

**تصنيف JEL :** E62; A11; H21; H25

**Abstract:** This study aimed to assess the effectiveness of modern tax administration as a mechanism to support tax supervision in reducing illicit tax practices in Algeria. The study results demonstrated a positive and effective impact of e-governance in enhancing the supervisory role of tax administration. Furthermore, the study emphasized the necessity of updating tax administration to make it a role model across various sectors. The implementation of the e-government project is considered a crucial step in achieving transparency and consolidating governance

**Keywords:** Modernization of Tax Administration; E-Government; Digital Technology; Tax Supervision.

**Jel Classification Codes :** E62; A11; H21; H25.

\* المؤلف المرسل.

## I - تهييد :

العالم يشهد ثورة تكنولوجية وثقافية واقتصادية متسارعة بفعل العولمة. أدى ذلك إلى تقسيم العالم إلى أقطاب متعددة، حيث تسيطر الدول المتقدمة تكنولوجياً، من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، على الاقتصاد العالمي. يُعد التقدم الاقتصادي مقياساً أساسياً للتطور والتقدم، حيث يركز على الجانب المالي في المعاملات. وعادةً ما تُعتبر الدول التي لها أكبر احتياطات مالية عالمية في البنك الدولي "World Bank" وصندوق النقد الدولي "International Monetary Fund" هي الدول الرائدة اقتصادياً.

والجزائر كغيرها من الدول، تسعى جاهدة إلى إعادة هيكلة مؤسساتها لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد. وتهدف هذه الجهود إلى الانتقال إلى اقتصاد موجه من خلال توفير مصادر تمويل رئيسية للخزينة العمومية. ويُعد النظام الجبائي أحد أهم هذه المصادر. ويهدف تطبيق نظام جبائي محكم وفعال في تحديد آليات وميكانيزمات التحصيل الضريبي والتي تُمكن الدولة من توجيه وتنظيم نشاطها المالي لتحقيق الأهداف المرجوة. سعت السلطات العمومية في الجزائر، ممثلة بوزارة المالية والإدارة الجبائية، إلى إصلاح النظام الضريبي لجعله أكثر فاعلية في تحقيق أهدافه الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وبغية تحقيق تكامل إداري وتشريعي تم الفصل بين المكلفين بالضريبة للخاضعين للنظام الحقيقي والنظام الجزائي، فقد تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات «DGE» ومراكز الضرائب الخاصة بالمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي «CDI» والمراكز الجوارية للضرائب «CPI» الخاصة بالمؤسسات الخاضعة للنظام الجزائي، من خلال قانون المالية لسنة 2002.

يُهدف من خلال هذا التمييز إلى الحد من مخاطر التهرب والغش الضريبي، والتي تُسبب خسائر كبيرة للخزينة العامة وتُعيق بناء علاقة إيجابية بين المُكلف والإدارة الجبائية، حيث يعتبر قانون المالية 2013 خطوة مهمة في عصرنة القطاع المالي في الجزائر، من خلال تضمينه تطبيق العمل الإلكتروني في الإدارة الجبائية، بغية تسهيل وتبسيط وتقديم خدمات إدارية فعالة.

علاوة على ذلك، تم تفعيل استخدام البريد الإلكتروني في المديرية وإنشاء موقع "جبائتك" الخاص بتصرّيات المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، كل هاته الاجراءات والتسهيلات لضمان تقديم خدمات في صالح الادارة من جهة والمكلف من جهة اخرى.

**I.1- إشكالية الدراسة:** نظراً لأهمية الرقابة الجبائية وتكنولوجيا المعلومات كآليتين أساسيتين في الإدارة، وخاصةً دور الجبائية في تمويل الخزينة العمومية، تمّت صياغة الإشكالية التالية:

**ما هي فعالية عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم الرقابة الجبائية في الحد من الممارسات الضريبية غير المشروعة في الجزائر؟**

لتبسيط دراسة الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي التحديات التي قد تواجه تنفيذ عصرنة الإدارة الجبائية في السياق الجزائري؟
  - هل هناك تقنيات أو أدوات محددة في إطار عصرنة الإدارة الجبائية تظهر فاعلية أكبر في إطار ممارسة الرقابة الجبائية؟
  - كيف تُساعد أدوات العصرنة في تطوير الرقابة الجبائية وجعلها أكثر كفاءة؟
  - هل هناك تأثير إيجابي لتحسين عصرنة الإدارة الجبائية على تحسين التزام المكلفين بالضرائب في الجزائر؟
- I.2- فرضيات الدراسة:** من أجل الوصول إلى تحقيق نجاعة وفعالية الرقابة الجبائية الإلكترونية، سُجري اختباراً للفرضيات التالية:
- هناك العديد من العوامل التي لها تأثير منها العوامل الثقافية والتقاليد الإدارية قد يشكل عائقاً رئيسياً أمام تبني تقنيات العصرنة في الإدارة الجبائية في الجزائر؛
  - يمكن استخدام العديد من التقنيات لتحديد فعالية العصرنة كالتحليل الضريبي الضخم Big Data Analytics، الذي يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية؛
  - يعتبر تبني أدوات العصرنة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الرقابة الجبائية وتسريع عمليات التحقق؛
  - تحديث إجراءات الإدارة الجبائية بواسطة التكنولوجيا يمكن أن يشجع على تحسين التزام المكلفين بالضرائب من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم معلومات أكثر دقة وشفافية.

**I.3- أهمية وأهداف الدراسة:** تكمن أهمية وأهداف الدراسة فيما يلي:

- تقييم مدى ملاءمة الإصلاح الرقابي للتطورات في الإصلاح الجبائي؛
- تقييم أثر العصرنة الضريبية على تحسين بيئة الأعمال في الجزائر؛

- تقييم مدى فعالية النظام الضريبي الجزائري في تحقيق أهدافه؛
- تحليل دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر.
- ونسعى من خلال هاته الدراسة إلى تقديم ما يلي :
- في ظل التطور التكنولوجي، يمكن وجود نظام تحليل بيانات ضريبي متكامل ومتقدم لتحليل أضخم كميات البيانات بسرعة وكفاءة.
- بحيث يمكن أن يساعد هذا النظام في:
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتحليل البيانات الضريبية الكبيرة بشكل أكثر فعالية؛
- الكشف عن أنماط واتجاهات غير طبيعية قد تشير إلى تهرب ضريبي أو تلاعب.
- إنشاء تقارير تحليلية دورية للإدارة الجبائية، بحيث تظهر التغيرات والمعلومات الحيوية حول المدفوعات الضريبية؛
- ربط النظام الجبائي بأنظمة التحقق الإلكتروني للتحقق من صحة المعلومات المالية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة؛
- تشجيع الشركات على تقديم بيانات دقيقة وفحصها بشكل دوري.
- إطلاق تطبيقات هواتف ذكية للمكلفين لتسهيل تقديم الإقرارات الضريبية وتحسين التواصل بين الضرائب والمكلفين.
- نظراً لأن طبيعة البحث ونوعه يحددان المنهج المستخدم، فقد تم اعتماد مزيج منهجي لهاته الدراسة. حيث استخدمنا في شقها النظري. المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي لدراسة واقع الرقابة الجبائية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التحليل الكمي والنوعي لتحليل البيانات التي تم جمعها.

## II- تجديد إدارة الجبائية من خلال الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية:

من أحدث المصطلحات في مجال المعلوماتية التي تبناها الدول هو مصطلح "الإدارة الإلكترونية"، ظهر هذا المصطلح حديثاً، ويُعرف أيضاً باسم "الإدارة الرقمية" أو "الإدارة العصرية".

فقد نشأت الإدارة الإلكترونية نتيجة الثورة المعلوماتية، حيث تم اعتبار توظيف التكنولوجيا الحديثة أداة مساعدة أساسية لإنجاز مهام الإدارة العمومية. فقد ساهمت الإدارة الإلكترونية في تقليل الاعتماد على الوظائف التقليدية في الإدارة، واستبدالها بنظام الإدارة الإلكترونية.

يعتبر فهم المفاهيم الأساسية للإدارة الإلكترونية أمراً بالغ الأهمية في هذا السياق، حيث يتعين علينا إلقاء الضوء على مختلف التعاريف التي وُضعت حول موضوع الإدارة الإلكترونية، وكذلك استعراض خصائصها. يتيح ذلك لنا فهماً شاملاً لطبيعة الإدارة الإلكترونية في هذا الجزء، مما يعزز المعرفة الشاملة حول هذا المفهوم الحديث.

**1.II- تعريف الإدارة الإلكترونية:** مصطلح الإدارة الإلكترونية أصبح لا ينحصر في استخدام البرمجيات والحواسيب والإنترنت فقط، بل يتعدى ذلك إلى التواصل مع الجمهور إلكترونياً.

يعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة في تقديمها للخدمات للمواطن وتساعد الإدارة الإلكترونية على تمكين مجتمع الأعمال من خلال توفير المعلومات اللازمة له بسهولة، مما يدعم كفاءة الأنظمة الإجرائية الحكومية ويُعزز الشفافية والمساءلة، ويُشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار".

بعبارة أخرى، تسعى الإدارة الإلكترونية إلى استخدام التكنولوجيا لتحسين أداء الحكومة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة<sup>1</sup>.

وتعرف الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال عبر الإنترنت لتحسين وتيسير تقديم الخدمات الحكومية، وتبسيط العمليات الإدارية. يتضمن ذلك توفير الخدمات عبر الإنترنت للمواطنين والشركات، وتحسين كفاءة الإدارة الحكومية من خلال استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب التفاعل بين الحكومة والمواطن<sup>2</sup>.

بناءً على التعاريف المقدمة للإدارة الإلكترونية، يمكن تلخيصها كممارسة للوظائف الإدارية الروتينية باستخدام التكنولوجيا الحديثة المبنية على تقنيات الإعلام الآلي والشبكات الرقمية. وتهدف هذه الممارسات إلى تسريع وتحسين كفاءة العمل، وتقليل الاعتماد على الأوراق والاستبدال بنسخ رقمية إلكترونية، مما يساهم في تطوير وتحديث الإدارة العمومية.

## 2.II- سمات ومزايا الإدارة الإلكترونية: للإدارة الإلكترونية العديد من السمات والمزايا، نوجزها فيما يلي<sup>3</sup>:

- **عدم التقيد بالزمان والمكان:** من خصائص الإدارة الإلكترونية أنه:
- يمكن الوصول إلى خدمات الإدارة الإلكترونية على مدار الساعة، طوال أيام الأسبوع؛
- لا تتطلب مبانٍ ضخمة، فقط مساحة صغيرة لاستيعاب أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها؛
- متاحة عبر الإنترنت أو من خلال أجهزة الخدمة الذاتية المنتشرة في الشوارع.

- **المرونة والسرعة في الأداء:**
    - الاستجابة السريعة للأحداث والتغيرات؛
    - التكيف مع الظروف المختلفة؛
  - **الرقابة الآنية والمباشرة**
    - الدقة والوضوح في إنجاز المعاملات.
    - متابعة مواقع العمل المختلفة ومنافذ الخدمة وأجهزة التعامل مع الجمهور إلكترونياً؛
    - تقييم الأنشطة بشكل حقيقي دون الحاجة إلى التقارير الورقية؛
    - تعزيز الشفافية والمصادقية.
  - **السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الإلكترونية:**
    - حماية المعلومات المهمة من خلال برامج حجب البيانات؛
    - تقييد الوصول إلى المعلومات لذوي الصلاحية فقط.
  - **اللامركزية:**
    - تقديم الخدمات في الوقت والمكان المناسبين للمستخدم؛
    - لا تتطلب تواجد جميع المشاركين في نفس الوقت.
  - **التفاعلية: تمكن الإدارة الإلكترونية من:**
    - تسهيل تبادل الأدوار بين الأطراف المشاركة؛
    - تعزيز نوع من التفاعل بين الأنشطة والمستخدمين؛
  - **الانتشار والتوسع:** يعبر هذا الجانب عن قدرة الإدارة الإلكترونية على التوسع، سواء من حيث التغطية الجغرافية أو عدد الأنشطة والخدمات المقدمة<sup>4</sup>
- II.3- وظائف الإدارة الإلكترونية:** تعكس الإدارة الإلكترونية التحول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية وتطوير العمليات الإدارية. أصبحت الإدارة الحديثة تعتمد على نظم المعلومات في التخطيط، وتصميم الهياكل التنظيمية، وإدارة فرق العمل الجماعي، وتحقيق التنسيق والرقابة عن بُعد. يتضمن ذلك الوظائف الأساسية التالية<sup>5</sup>:
- **تحسين تقديم الخدمات:** وتشمل
    - التوفر الإلكتروني: توفير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، مما يتيح للمواطنين الوصول إليها بسهولة؛
    - التسجيل الإلكتروني: إمكانية التسجيل وإكمال الإجراءات عبر الإنترنت.
  - **الشفافية ونشر المعلومات:**
    - النشر الإلكتروني للمعلومات: نشر المعلومات بشكل شفاف عبر المواقع الإلكترونية لتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات؛
  - **التفاعل مع المواطنين:**
    - وسائل التواصل الاجتماعي: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع المواطنين وجمع آرائهم.
  - **تحسين الكفاءة وتبسيط العمليات:**
    - التحول إلى الإجراءات الإلكترونية: استبدال العمليات التقليدية بعمليات إلكترونية لتسريع العمليات وتبسيطها.
  - **حماية البيانات:**
    - أمان البيانات: اتخاذ تدابير أمان قوية لحماية البيانات الحكومية والشخصية.
  - **تحسين تفاعل الجهات الحكومية:**
    - تبادل البيانات بين الجهات الحكومية: تيسير تبادل المعلومات بين الوحدات الحكومية لتحسين التعاون وتفعيل العمل الحكومي.
  - **تعزيز التشارك والمشاركة:**
    - المشاركة الإلكترونية: تشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار وتقديم مقترحاتهم عبر الإنترنت.
  - **توفير بيئة عمل إلكترونية:**
    - العمل عن بُعد والتنقل الإلكتروني: توفير بيئة عمل إلكترونية للموظفين يمكنهم من العمل عن بُعد والتنقل بفاعلية.

## ■ تحسين التخطيط واتخاذ القرار:

- تحليل البيانات الإلكترونية: استخدام التحليلات البيانية لفهم الاتجاهات واتخاذ قرارات استراتيجية.

**II.4- الإطار العام لعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر:** منذ عقود، تواجه الإدارة الجبائية في الجزائر تحديات وضغوط ناجمة عن النهج التقليدي للإدارة المعتمد على العمل اليدوي. كان من المتوقع أن تعيد الدولة النظر في أساليب إدارة الضرائب في إطار نظرية الحكم الراشد (الحوكمة) ووسائلها الشاملة لتحسين الجودة الإدارية.

منذ عقود، واجهت الإدارة الجبائية في الجزائر تحديات وضغوط ناتجة عن النهج التقليدي للإدارة الذي يعتمد على العمل اليدوي. كان من المتوقع أن تقوم الدولة بإعادة النظر في أساليب إدارة الضرائب في إطار نظرية الحكم الرشيد (الحوكمة)، واستخدام وسائلها الشاملة لتحسين جودة الإدارة.

ويسعى تطبيق الجودة الشاملة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبتين، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات.

### II.4-1- تطوير هيكل الاستقبال:

- إن تطوير وتحديث مكونات هيكل الإدارة الجبائية يعتبر خطوة جيدة في عملية الإصلاح الإداري، حيث يُساعد ذلك على رفع مستوى أداء موظفي الضرائب، ومن ناحية أخرى، يُعزز الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلف ويحمله شريكاً في العملية. كما يُساهم ذلك في رفع الوعي الضريبي لدى المكلفين. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات «DGE» للمؤسسات التي يتجاوز رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، والتي دخلت حيز الخدمة في عام 2006. حيث تهدف هذه المديرية إلى تحقيق تسيير جبائي فعال وتقديم خدمات ذات جودة للمكلفين، كما تم إنشاء مراكز الضرائب «CDI» والمراكز الحوارية للضرائب «CPI».

- تهدف خطوة إنشاء مراكز الضرائب إلى تجميع مختلف الوحدات الأساسية للإدارة الجبائية في مركز واحد، حيث يُساهم ذلك في تقليل معاناة المكلفين بالضريبة، فلن يُضطروا إلى التنقل بين المصالح داخل الإدارة، كما سيتيح للمكلفين التصريح الضريبي في الوقت المناسب، مما يُحبّبهم غرامات ناجمة التأخير في الدفع، كما سيساهم ذلك في تجميع مختلف المصالح، مما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء الإدارية، كما يساهم في الاتصال بين المصالح، ويُخفف تكلفة التسيير.

**II.4-2- مرجع نوعية الخدمة:** إن مرجع نوعية الخدمة تم تأسيسه بناء على التعليمات الصادرة من المدير العام للضرائب بتاريخ 2012/06/07، وهو عبارة عن أسلوب جديد للتعامل مع المكلفين بالضريبة، الهدف منه ترسيخ ثقافة الاستقبال وتحسين الخدمات المقدمة من طرف أعوان الإدارة الجبائية سواء كانوا في (مراكز الضرائب، المراكز الحوارية للضرائب، مديرية كبريات المؤسسات) لذلك برز هذا المشروع لتغطية العجز في الخدمات التي كانت تقدمها الهياكل القديمة.

**II.4-3- النظام المعلوماتي ركيزة أساسية لعصرنة إدارة الضرائب:** تتزايد أهمية برنامج تحديث الإدارة الجبائية بشكل ملحوظ مع تزايد توقعات المستخدمين والموظفين. لهذا السبب، قامت المديرية العامة للضرائب بتنفيذ نظام معلوماتي فعال كجزء أساسي من أولوياتها. يعتمد هذا النظام على تقنيات مبتكرة وإجراءات مُبسّطة، مما يساهم في تعزيز كفاءة وشفافية وجودة الخدمات الإدارية

تُركز استراتيجية الإدارة الجبائية في مجال تحديث الخدمات على تحقيق أهداف محددة، أهمها رقمنة جميع العمليات الجبائية، وتشغيل جميع إجراءات معالجة البيانات المتعلقة بفرض الضريبة بصفة تلقائية.

تسعى المديرية العامة للضرائب إلى إقامة نظام إدارة إلكتروني يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة كوسيلة لتعزيز التفاعل والتواصل بين الإدارة الجبائية وبيئتها، بهدف تحسين الأداء وتسهيل العمليات. وتلعب هذه التقنيات دوراً ضرورياً في هذا الانتقال، حيث تُساعد على تحسين التواصل بين الإدارة والمكلفين، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز الشفافية.

لسدّ احتياجاتها من نظام معلوماتي فعال، باشرت المديرية العامة للضرائب بتنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي". مرّ المشروع بمرحلتين:

❖ **المرحلة الأولى:** مرحلة التأطير بتاريخ 2013/01/29؛

❖ **المرحلة الثانية:** مرحلة التقارب بتاريخ 2014/06/22، وواجهت بعض التأخيرات نتيجة تعقيدها. تم اعتبار جميع المناهج الكبرى

المتضمنة في المشروع، وتمت المصادقة من قبل لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في هذه المرحلة.

- المخطط العام للتكوين 2D2؛ استراتيجية التنصيب 2D3؛ تقرير النشاط الشهري 2D4؛ تحليل الثغرات، مخطط الإختبار، تصميم نظام 2D1-V2 (وثيقة ملية بتاريخ 03 أوت 2015)؛

- تم الانتهاء من إعداد الحصة 02 المتعلقة بمرحلة التقارب بعد التنسيق الجماعي الذي أجراه فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب. حيث يتمثل التقدم في الانتقال إلى الحصة 02 وتقديمها بشكل نهائي لـ D1V 22، والذي من شأنه أن يمكن تنفيذ الحصة 03 التي تتناول ((الضبط والتطورات الخاصة))؛
- في الوقت الحالي، يعمل فريق مشروع المديرية العامة للضرائب بالتعاون مع خبراء من الشركة الإسبانية "إنذار". يتولى كل فريق مسؤوليته في إطار منهج "الوظيفة"، ويتم القيام بنفس العملية بالنسبة للورشات الخمس الأخرى، والتي تشمل إدارة النظام والشبكات، والتأهيل الأمني، وتسيير البيئات، وتسيير المنشآت الأساسية.

#### II-4-4- عناصر المشروع:

- ◀ **العناصر التقنية:** يحقق الفريق التقني لمشروع نظام المعلومات الضريبي تقدماً، حيث يتولى تنفيذ الجوانب ذات الصلة بالبيانات. يشمل ذلك:
- تنصيب الأنظمة: حيث تم انشاء أنظمة تتلاءم وتتوافق مع عناصر كل بيئة، وتم من خلال الشركة الإسبانية (إنذار) وفرق التابعة للمديرية العامة للضرائب. بوضع نظام حماية الفيروسات كاسبر سكي أد بوانت 10، ونظام تسيير ومراقبة المجال؛
- كما تم خلق نظام التسيير الضريبي (SGF) لتجربة قاعدة البيانات التي تم تحديثها وإعادة ضبطها؛
- إعادة النظر في تبيئات شبكات وعتاد الاعلام الآلي لمركز الضرائب بالحرش.
- ◀ **العناصر العملية:** تركز الإجراءات الحديثة في السياق العملي على اعتبار جميع الوظائف والضرائب ذات الأهمية الكبيرة لتأسيس وتشغيل مركز الضرائب، وخاصةً فيما يتعلق بإطلاق موقع نموذجي لمركز الضرائب. حيث تمت معالجة جميع الوظائف والضرائب التي حصلت على الموافقة من قبل المديرية العامة للضرائب، بما في ذلك:
- منخطط المحاسبة NCT؛
- توزيع الرسوم على الأنشطة المهنية لكل بلدية في مرحلة التعديل؛
- جمع الرسوم من خلال مختلف الوسائل (وثيقة، دفع، حساب، نقد...).

### III- الطريقة والأدوات:

تستهدف هذه الدراسة التحقق من صحة الافتراضات المقترحة من خلال استقصاء آراء عينة الدراسة حول موضوع تحديث الإدارة الجبائية: ركيزة فعّالة لتعزيز الرقابة الضريبية واحتواء الممارسات الضريبية غير المشروعة في الجزائر. من خلال مع التركيز على خصوصيات النظام الجبائي الجزائري، والأطر التنظيمية والقانونية المتعلقة بالرقابة الجبائية، وتنفيذ الرقابة الإلكترونية في الإدارة الجبائية. إضافة إلى التقييم الذي يُجرى لتحديد مدى كفاءة المؤشرات المقترحة في تقييم تحديث الإدارة الجبائية، يتضمن النظر في إمكانية الوصول إلى رقابة جبائية فعّالة. يتم ذلك عبر مراجعة المعلومات والبيانات المتاحة، مع مراعاة أهداف الإدارة الجبائية واحتياجات المكلفين. بالإضافة إلى تقييم مدى كفاية المؤشرات المقترحة لتقييم عصنة الإدارة الجبائية في تحقيق رقابة جبائية كافية بالعرض المطلوب، كما تتضمن الدراسة استعراضاً للمعلومات والبيانات المتاحة، مع مراعاة أهداف الإدارة الجبائية واحتياجات المكلفين. تُعدّ هذه الدراسة مهمة لفهم أفضل لكيفية مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في الحد من الممارسات الضريبية غير المشروعة في الجزائر، وذلك من خلال تحسين فعالية الرقابة الجبائية.

**III.1- منهج الدراسة التطبيقية:** اعتمدت الدراسة التطبيقية على المنهج التحليلي لدراسة تأثير أساليب عصنة الإدارة الجبائية على فعالية الرقابة الجبائية، وتمّ استخدام هذا المنهج لتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بفعالية الرقابة الجبائية في ضوء أساليب العصنة المتبعة في الإدارة الجبائية.

**III.2- نتائج التحليل الإحصائي للعينة الإحصائية:** من خلال هذا الجزء تم التركيز على النقاط الرئيسية التالية:

**III.2.1- نتائج إرسال واستلام قوائم الاستبيان :** في حين يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في أن يكون الشخص المستجوب حاصل على شهادة جامعية في المحاسبة أو المالية أو له رتبة مفتش، وهم المفتشون في فرقة التحقيق الجبائي بمديريات الضرائب لولايات ورقلة، الوادي وإيليزي، فقد امتدت الدراسة من شهر سبتمبر 2023 إلى غاية ديسمبر من نفس السنة، تم فيها توزيع الاستمارات واستلامها. فقد تم توزيع (180) استمارة استبيان بشكل عشوائي على فئات الدراسة التطبيقية بصفة طبقية أي حسب مستوى الموظف في الإدارة المرجوة.

تم استرجاع (159) استمارة صحيحة، بنسبة استجابة بلغت (88.33%)، تعتبر هذه النسبة جيدة تسمح بإجراء التحليل الإحصائي على البيانات.

الجدول رقم (01): نتائج اختبارات معاملات الثبات والصدق لأسئلة استبيان الدراسة

الرمز	عناصر الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach's Alpha	معامل الصدق Validity <sup>c</sup>
X <sub>1</sub>	تحديات تنفيذ عصرنه الإدارة الجبائية في الجزائر	10	0.946	0.975
X <sub>2</sub>	تقنيات أو أدوات عصرنه الإدارة الجبائية.	12	0.888	0.901
X <sub>3</sub>	أدوات عصرنه وتطوير الرقابة الجبائية وجعلها أكثر كفاءة.	12	0.946	0.976
Y	تأثير عصرنه الإدارة الجبائية على تحسين التزام المكلفين بالضرائب في الجزائر.	11	0.903	0.940
	كل فقرات الاستبيان	45	0.920	0.948

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستمارات الموزعة والمسترجعة

يبين نتائج الجدول رقم (01) أن قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) كانت مرتفعة في جميع المجالات، حيث تتراوح بين (0.888 - 0.946) لكل مجال في استبيان الدراسة. كما أظهرت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبيان قيمة (0.920)، مما يشير إلى ارتفاع معامل الثبات.

و أن القيمة لمعامل الصدق التي تساوى الجذر التربيعي للمعامل الثبات، فإن قيمة هذا المعامل قد تراوحت بين (0.901 - 0.976)، كما أن قيمة معامل الصدق لجميع الفقرات كان (0.946).

تظهر النتائج وجود ارتباط إيجابي بين أسئلة الاستبيان وإجابات أفراد العينة، مما يشير إلى أن الاستبيان يحمل دلالة جيدة لأغراض البحث. يُظهر ذلك إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لتعميم نتائج البحث وزيادة الثقة في مصداقيتها. وبناءً على ذلك، يُمكن توزيع الاستبيان في شكله النهائي، مع التحقق من صدقه واستقراره، لضمان صحته وقدرته على تحليل النتائج والرد على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

### 2.III- اختبار فروض البحث للدراسة التطبيقية: سيتم التأكد من الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة، حيث الضروري

إجراء بعض الاختبارات الإحصائية قبل استخدام الاختبارات العلمية في إثبات أو نفي تلك الفرضيات.

### 2.III-1- اختبار استقلالية وجود العديد من العوامل التي لها تأثير منها العوامل الثقافية والتقاليد الإدارية قد يشكل عائقاً رئيسياً

أمام تبني تقنيات العصرنه في الإدارة الجبائية في الجزائر

يمكننا اختبار استقلالية المتغيرين من خلال حساب إحصائية chi-square وذلك لاختبار الفرضيتين:

❖ الفرضية الصفرية (H<sub>0</sub>): استقلالية وجود العديد من العوامل التي لها تأثير منها العوامل الثقافية والتقاليد الإدارية تشكل عائقاً رئيسياً أمام تبني تقنيات العصرنه في الإدارة الجبائية في الجزائر؛

❖ الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>): وجود علاقة بين العديد من العوامل التي لها تأثير منها العوامل الثقافية والتقاليد الإدارية تشكل عائقاً رئيسياً أمام تبني تقنيات العصرنه في الإدارة الجبائية في الجزائر.

### الجدول رقم (02): اختبار استقلالية وجود العديد من العوامل التي لها تأثير منها العوامل الثقافية والتقاليد الإدارية تشكل عائقاً

رئيسياً أمام تبني تقنيات العصرنه في الإدارة الجبائية في الجزائر

Sig	df	قيمة X <sup>2</sup>	
.000	483	95.160 <sup>a</sup>	Khi-deux de Pearson
.0001	483	455.299	Rapport de vraisemblance
.000	1	74.0100	Association linéaire par linéaire
		126	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول السابق، يظهر أن القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع تبلغ 95.160، وتحت مستوى الدلالة الذي يبلغ 0.000، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α) البالغ 0.05. هذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.



الجدول رقم (03): درجة الاقتران بين وجود العديد من العوامل التي لها تأثير منها العوامل الثقافية والتقاليد الإدارية قد يشكل

عائقاً رئيسياً أمام تبني تقنيات العصرنة في الإدارة الجبائية في الجزائر

Sig	القيمة	
.000	2.659	Nominal par Phi
.000	.598	Nominal V de Cramer
	126	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدول إلى قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين والمقدر بـ 0.598 أي ما نسبته 60.00% تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  مما يشير إلى معنوية الاقتران بمستوى دلالة 5%.

**III-2-2- اختبار استقلالية استخدام العديد من التقنيات لتحديد فعالية العصرنة كالتحليل الضريبي الضخم الذي يسهم في زيادة**

**كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية:** يمكننا اختبار استقلالية المتغيرين من خلال حساب إحصائية chi-square وذلك لاختبار الفرضيتين:

❖ **الفرضية الصفرية (Ho):** استقلالية استخدام العديد من التقنيات لتحديد فعالية العصرنة كالتحليل الضريبي الضخم الذي يسهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية؛

❖ **الفرضية البديلة (H1):** وجود علاقة بين استخدام العديد من التقنيات لتحديد فعالية العصرنة كالتحليل الضريبي الضخم الذي يسهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية.

الجدول رقم (04): اختبار استقلالية استخدام العديد من التقنيات لتحديد فعالية العصرنة كالتحليل الضريبي الضخم الذي

يسهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

Sig	df	قيمة $X^2$	
.735	598	569.022a	Khi-deux de Pearson
.0001	598	250.398	Rapport de vraisemblance
.000	1	19.453	Association linéaire par linéaire
		126	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يُظهر الجدول أن القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع هي 569.022، مع مستوى معنوية يبلغ 0.735 هذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية. بالتالي، يمكننا استنتاج أن هناك استقلالية بين وجود علاقة بين استخدام العديد من التقنيات لتحديد فعالية العصرنة كالتحليل الضريبي الضخم الذي يسهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية.

الجدول رقم (05): درجة الاقتران بين استخدام العديد من التقنيات لتحديد فعالية العصرنة كالتحليل الضريبي الضخم الذي

يسهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

Sig	القيمة	
.759	2.099	Nominal par Phi
.759	.435	Nominal V de Cramer
	126	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدول إلى قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين والمقدر بـ 0.435 أي ما نسبته 45.40% تحت مستوى المعنوية البالغ 0.759 وهي أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  مما يشير إلى عدم معنوية الاقتران بمستوى دلالة 5%.

**III-2-3- اختبار استقلالية تبني أدوات العصرنة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الوصول إلى تحسين كفاءة الرقابة الجبائية**

**وتسريع عمليات التحقيق الجبائي:** يمكننا اختبار استقلالية من خلال حساب إحصائية chi-square وذلك لاختبار الفرضيتين:

❖ **الفرضية الصفرية (Ho):** استقلالية تبني أدوات العصرنة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الوصول إلى تحسين كفاءة الرقابة الجبائية وتسريع عمليات التحقيق الجبائي؛

❖ **الفرضية البديلة (H1):** وجود علاقة بين تبني أدوات العصرنة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الوصول إلى تحسين كفاءة الرقابة الجبائية وتسريع عمليات التحقيق الجبائي



الجدول رقم (06): اختبار استقلالية تبي أدوات العصرية مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الوصول إلى تحسين كفاءة

الرقابة الجبائية وتسريع عمليات التحقيق الجبائي

Sig	df	قيمة $X^2$	
.000	230	a88.2639	Khi-deux de Pearson
.050	230	399.261	Rapport de vraisemblance
.000	1	70.423	Association linéaire par linéaire
		126	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يُظهر الجدول أن القيمة الإحصائية لاختبار كاي تربيع هي 88.2639، مع مستوى معنوية يبلغ 0.000 هذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ويمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (07): درجة الاقتران بين تبي أدوات العصرية مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وبين تحسين كفاءة الرقابة

الجبائية وتسريع عمليات التحقيق الجبائي

Sig	القيمة	
000.	2.253	Nominal par Phi
000.	8.69	Nominal V de Cramer
	126	N

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدول إلى قيمة معامل الاقتران بين المتغيرين والمقدر بـ 0.698 أي بنسبة 70% تحت مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  مما يشير إلى معنوية الاقتران بمستوى 5%.

**3.III- اختبار الفرضيات الأساسية للانحدار المتعدد:** قبل البدء في تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات، يتعين إجراء بعض الاختبارات

لضمان أن البيانات تتناسب مع افتراضات تحليل الانحدار، كما تم شرحه سابقاً على النحو التالي:

**3.III-1- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:** يعتبر اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من أهم الفروض التي يجب التحقق منها، ومن أجل

التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي تم اللجوء إلى اختبار كولمنجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) K.S تمهيدا لاستخدام

أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية العلمية في اختبار فرضيات الدراسة الحالية، لأن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون

توزيع البيانات طبيعياً، ومن خلال برنامج SPSS يمكن إجراء الاختبار المسمى باختبار جودة المطابقة كولمنجروف سمرنوف

(Kolmogorov-Smirnov) والذي يمكن توضيحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

مستوى المعنوية	اختبار قيمة Ks	Most Extreme Differences			Parameters Normal (a,b)			N	X <sub>1</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>3</sub>	Y
		Negative	Positive	Absolute	الانحراف المعياري	المتوسط						
.729	.614	-.252	.224	.252	.79641	3.3968	126					
.601	.777	-.145	.160	.160	.82450	2.7837	126					
.822	.802	-.329	.227	.329	.74748	3.4397	126					
.528	.678	-.261	.191	.262	.79342	3.3069	126					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بناءً على نتائج الجدول أعلاه يمكننا اختبار الفرضيتين التاليتين:

❖ الفرضية الصفرية (H<sub>0</sub>): تتبع البيانات التوزيع الطبيعي؛

❖ الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>): لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

يلاحظ بأن المستوى للمعنوية المتعلق بكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0.05، وهذا ما يلزمنا بقبول الفرضية الصفرية وبالتالي إتباع البيانات

للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار المعتمد على طريقة المربعات الصغرى وكذلك تحليل

التباين.

**III.3-2- اختبار التأثير الخطي للمتغيرات من جانب الملائمة والخطية للعلاقات:** بعد التحقق من مطابقة البيانات للتوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى تقنية تحليل التباين ANOVA لفحص درجة توافق العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. يهدف هذا التحليل إلى استكمال الإجابة على الاستفهام الآتي: هل هناك علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يمكن تفسيرها بشكل جيد من خلال معادلة الانحدار؟، وقد تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، وإليك النتائج الخاصة باختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

**الجدول رقم (09): نتائج اختبار تحليل التباين للانحدار لتقييم الصلاحية للنموذج لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة**

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
X <sub>1</sub>	الانحدار SSR	البواقي SSE	64.108	23	2.787	18.737	.000
		الكلي SST	15.173	102	.149		
			79.283	125			
Y	X <sub>2</sub>	الانحدار SSR	33.573	23	1.460	2.897	.000
		البواقي SSE	51.401	102	.504		
		الكلي SST	84.975	125			
X <sub>3</sub>	الانحدار SSR	البواقي SSE	51.241	23	2.228	12.217	.000
		الكلي SST	18.602	102	.182		
			69.843	125			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يمكننا تقييم صحة النموذج واختبار فرضيات الدراسة الفرعية. وتشير القيم المرتفعة لفارق مربع الخطأ (F) المحسوبة في جميع العلاقات، مقارنة بالقيم الجدولية عند مستوى دلالة 1%، إلى أن جميع مستويات المعنوية أقل من 0.05، ويدل ذلك على خطية النماذج، أي أن خط الانحدار يلائم البيانات بشكل جيد.

**III.3-3- الفرضية الرئيسية (الانحدار المتعدد):** سيتم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لفحص الفرضية الرئيسية، ونظراً لأهمية هذه الفرضية، سيتم أيضاً اختبار الفروض الأساسية المتعلقة بنموذج الدراسة. تم تنفيذ اختبار تحليل التباين (ANOVA) لتقييم فرضية معامل الميل (B1) وتحديد خطية النموذج وملائمة خط الانحدار للبيانات. أظهرت النتائج أن خط الانحدار يُمثل البيانات بشكل جيد.

**الجدول رقم (10): نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية**

المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار SSR	43.988	24	1.933	12.323	.000
البواقي SSE	16.055	102	.157		
الكلي SST	60.669	125			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن الفروض اللازمة لتطبيق الانحدار المتعدد هي نفسها فرضيات النموذج البسيط، إضافة إلى شرط أساسي آخر وهو عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (multicollinearity) أي عدم وجود ارتباط خطي تام أو شبه تام بين المتغيرات المستقلة. نظرياً فإنه لا يمكن القول بأنه لا توجد علاقات ارتباط يمكن أن تسبب مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات باعتبار تأثير مداخل مؤشرات قياس وتقييم الأداء البيئي ببعضها البعض، لكن يجب اختبار فيما إذا كانت درجة ذلك الارتباط تؤثر على نتائج تطبيق الانحدار المتعدد، ولغرض الكشف عن ذلك سيتم حساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor VIF) واختبار Tolérance التباين المسموح به لكل متغير من المتغيرات المستقلة، بحيث أن الحصول على معامل التباين VIF يتجاوز 10 أو كانت قيمة التباين أقل من 0.10 يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة بمشكلة التعدد الخطي.

$$\text{حيث: } \text{Tolerance} = 1 - R^2 \text{ } X_i \text{ .others } ; \text{ VIF} = 1 / \text{Tolerance}$$

حيث يؤثر الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل، وبالتالي عدم ظهور المعلمة معنوية نتيجة انخفاض قيمة الاحصائية t بالرغم من أن المتغير قد يكون مهماً في النموذج، ومن خلال برنامج SPSS فإنه يمكن الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار التعدد الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة

Normality test		Collinearity Statistics			المتغيرات المستقلة
نسبة معامل الالتواء	الخطأ المعياري	معامل الالتواء	التباين المسموح به	معامل تقييم التباين	
إلى الخطأ المعياري	Std. Error	Skewness	Tolerance	VIF	
- 1.959	0.216	0.239-	.240	4.164	المتغير X <sub>1</sub>
- 1.469	0.083	-0.122	.600	1.666	المتغير X <sub>2</sub>
- 1.271	0.107	-0.136	.286	3.500	المتغير X <sub>3</sub>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة يمكن أن يسبب مشكلة، حيث يلاحظ تحقق الشرط ( $VIF < 10, Tolerance > 0.1$ ) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة.

كما يوضح الجدول اختبار آخر للتوزيع الطبيعي، انطلاقاً من نسبة معامل الالتواء Skewness إلى الخطأ المعياري له، إذا كانت نسبة معامل الالتواء إلى الخطأ المعياري إحصائياً تقع ضمن المدى (2، -2) تقبل فرضية عدم القائلة بأن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت النسبة أكبر من (2) فهذا يعني أن التوزيع ملتوي التواء موجبا إلى اليمين، أما إذا كانت النسبة أقل من (-2) فالتوزيع ملتوي التواء سالبا إلى اليسار، وفي حالتنا هذه نلاحظ بأن النسبة لكل المتغيرات تقع ضمن المدى المطلوب وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بالتوزيع الطبيعي للبيانات، وهذا ما يدعم النتيجة السابقة لاختبار K.S فيما يتعلق بفرض تجانس التباين.

#### IV- الخلاصة:

حاولنا من خلال هاته الدراسة الإشكالية التالية: ما هي فعالية عصنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم الرقابة الجبائية في الحد من الممارسات الضريبية غير المشروعة في الجزائر؟

استناداً إلى محتوى الدراسة، الذي تم عرضه في الجانبين النظري والتطبيقي، تم إجراء تحليل استقرائي لتطوير إطار علمي لنظام عصنة الإدارة الجبائية لتحقيق فعالية الأداء للرقابة الجبائية.

اختبرت الدراسة أربع فرضيات فرعية، ويمكننا من خلال نتائجها قبولها أو رفضها على النحو التالي: تم التحقق من صحة الفرضية الأولى والثانية من خلال الدراسة التحليلية المقدمة في هذه الدراسة، حيث أيدت نتائج التحليل الإحصائي، الذي تم إجراؤه على مدخلات الدراسة التطبيقية في المحور الثاني، هذه النتيجة. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق باختبار هذه الفرضية.

فيما يتعلق بالفرض الثالث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني أدوات العصنة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يمكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة الرقابة الجبائية وتسريع عمليات التحقق، بهدف تحسين كفاءة الأداء للإدارة الضريبية في إطار جودة المعلومات الإلكترونية، وهذا ما تم برهانه من خلال مخرجات البيانات الإحصائية للدراسة التطبيقية لصحة هذا الفرض.

وأخيراً بخصوص الفرض الرابع والأخير القائل بتحديث إجراءات الإدارة الجبائية بواسطة التكنولوجيا يمكن أن يشجع على تحسين التزام المكلفين بالضرائب من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم معلومات أكثر دقة وشفافية، فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية صدق الفرض الرابع، حيث اتفقت آراء أفراد عينة الدراسة بشأن محتوى هذا الفرض، دون وجود أي اختلافات ذات دلالة إحصائية بين استجاباتهم. يشير اختبار هذا الفرض إلى أن عملية تحديث الإدارة الجبائية تعتمد على فعالية النظام الجبائي وتشريعاته وأنظمتها التنظيمية، والتي يمكن للإدارة اعتمادها لتعزيز الرقابة الجبائية.

- نتائج الدراسة: وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من أهمها:

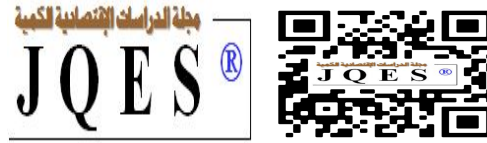
- هناك تأثير إيجابي لتبني عصنة الإدارة الجبائية على قدرة الرقابة الجبائية في الحد من الممارسات الضريبية غير المشروعة؛
- اظهر تحسين في فعالية العمليات التفتيشية والرصدية مع تبني الإدارة الجبائية للتكنولوجيا والأساليب الحديثة؛
- تسليط الضوء على زيادة معدلات الامتثال الضريبي بفعل استخدام التقنيات الحديثة وتحسين الإدارة؛
- إظهار تحسين في تقديم الخدمات الجبائية للمكلفين عبر الوسائل الإلكترونية وتسهيل الإجراءات؛
- التأكيد على أهمية التفاعل الفعال بين عصنة الإدارة الجبائية والرقابة كآلية لتعزيز النظام الجبائي في الجزائر؛
- التأكيد على أهمية توفير التدريب المستمر للموظفين الجبائيين لضمان فهمهم وتطويرهم في مجال التكنولوجيا والأساليب الحديثة.
- تحديد التحديات المستمرة وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها في المستقبل، مع توجيه اقتراحات لتحسين الأداء.

## الإحالات والمراجع :

- <sup>1</sup> محمد الصيرفي (2007)، الإدارة الالكترونية، (المجلد 1). الاسكندرية، الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي، صفحة 59.
- <sup>2</sup> United Nations E-Government Survey (2018). <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/reports/un-e-government-survey-20182023>, تاريخ الاسترداد 09 09, 2018.
- <sup>3</sup> R Heeks (2003) , Most e-government-for-development projects fail: How can risks be reduced? iGovernment Working Paper Series, Institute for Development Policy and Management, University of Manchester.: England, P.163.
- <sup>4</sup> D West (2004). Government and the Transformation of Service Delivery and Citizen Attitudes .Public Administration Review, P.19.
- <sup>5</sup> UN E-Government Survey (2018), <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/reports/un-e-government-survey-20182023>, تاريخ الاسترداد 03 10, 2018.

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

أحمد الصالح سباع (2024)، تحديث الإدارة الجبائية: بزة فعّالة لتعزيز الرقابة الضريبية واحتواء الممارسات الضريبية غير المشروعة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 155-166.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.  
مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.  
Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.